

فصل في الظهار

من كلام شيخ الاسلام، إمام الأئمة الأعلام،
تقي الدين، أوجد العلماء العاملين
أبي العباس ابن تيمية رحمة الله عليه

مما صنَّه بقلعة دمشق في محبسه الأخير

oboeikendi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ وَأَعِنْ

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هاديَّ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا.

فصل في الظهار

قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِعُ نَحْوِ رَكْمًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَ نُوعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾﴾ (١).

وقد عُرِفَ أنها نزلت في خولة بنت ثعلبة لما تظاهر منها أوس بن الصامت (٢)، وكان الظهار والإيلاء طلاقاً عندهم، فلما أتت النبي ﷺ وجادلته واشتكت إلى الله أنزل هذه السورة. وكانت قد قيل لها: إنه

(١) سورة المجادلة: ١ - ٤.

(٢) أخرجه أحمد (٤١٠/٦) وأبو داود (٢٢١٤، ٢٢١٥) عن خولة بنت ثعلبة.

وقع بكِ الطلاق، على ما كانت عاداتهم، وذلك أن موجب هذا اللفظ أنها تحرم عليه أبدًا، لأنه شبهها بأمه يَقْصِدُ تحريمها، فمقصوده تحريمها، والتحریم لا يكون إلا بزوال الملك بالطلاق، فلهذا كان طلاقًا.

والإيلاء هو حلفٌ على أنه لا يَطْأُها، ولم يكن عندهم لليمين كفارة، فكانت اليمين تمنعه من وطئها، والمرأة لا تكون محرمة الوطء أبدًا، فتقع به الطلاق.

فالظهار أوجب تحريمَ وطئها، والإيلاء أوجبَ تحريمَ وطئها، وكلاهما ينافي موجبَ النكاح، فإن النكاح لا يكون إلا مع حلِّ الوطء. فلهذا كانوا يرون هذا وهذا طلاقًا، حتى أنزل الله تعالى في الظهار الكفارة الكبرى، والمؤلّي خيَّره بين أن يَفِيءَ وبين أن يُطَلِّقَ، فإنه إذا فاءَ ورجعَ كان له مخرجٌ بالكفارة، كما قال: ﴿فَإِنْ فَاءَ وَفَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١)، وقال: ﴿لِمَنْحَرَمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

قال سبحانه: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ (٣)، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (٤). وهم كانوا يعرفون أنهم ما هنَّ أمهاتهم، لكن شبهوهنَّ بهنَّ، فأقاموا الزوجة مقام الأم، وجعلوها مثل الأم، فبيّن الله تعالى بطلانَ هذا التشبيه، وأنَّ الأم هي التي ولدتك، والزوجة لم تلد، فامتنع أن تكون أمًا أو مثل الأم.

(١) سورة البقرة: ٢٢٦.

(٢) سورة التحريم: ١.

(٣) سورة المجادلة: ٢.

(٤) سورة الأحزاب: ٤.

ثم قال: ﴿وَأِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾^(١). فالمنكر ضد المعروف، والزور الكذب، والكذب يكون في الأخبار، والمنكر هو المكروه المذموم المعيب، وذلك يكون في الأفعال والإنشاءات، كالأمر والنهي وصيغ العقود، كقوله: أنتِ عليّ كظهر أمي، تضمنت إنشاءً وإخباراً، فكانت منكرًا من القول باعتبار ما فيها من الإنشاء، وكانت زورًا باعتبار ما فيها من الإخبار، فإن كونه يجعل زوجته الحلال التي ما ولدته مثل أمه الحرام التي ولدته أمرٌ منكرٌ مكروهٌ بغيضٌ، تنفر عنه القلوب لما فيه من القبح، وهو زور أيضًا لما فيه من الكذب. فدلَّ القرآن على أنّ المنكر من القول والزور لا يقع به طلاقٌ، وإن قصده به الإنسان الطلاق، كما كانوا يقصدون الطلاق بهذا القول. ودلَّ القرآن على أنه ليس كلُّ لفظ يقصد به الإنسان الطلاق يقع به الطلاق، بل لا بُدَّ أن يكون ذلك القول ليس منكرًا من القول ولا زورًا.

فكان في هذا دلالةٌ على مذهب الجمهور من السلف والخلف أن صيغة الحرام لا يقع بها طلاقٌ إذا قال لامرأته: أنتِ عليّ حرامٌ، فإنّ هذا هو مثل قوله: أنتِ عليّ كظهر أمي، لكنه هنا صرَّح بالحكم الذي هو مقصود التشبيه، وهو منكر من القول، حيث جعل الحلال حرامًا، وهو زورٌ أيضًا، فإن الحلال لا يكون حرامًا. وقول من قال: إنه طلاق هو شبيهٌ بقولهم في الجاهلية: إنّ الظهار طلاق.

بل دلَّ هذا على أن الحرام لا يكون طلاقًا ولو قصده به الطلاق، كما أنّ الظهار لا يكون طلاقًا وإن قصده به الطلاق. وقد نصَّ على ذلك أحمد وغيره.

(١) سورة المجادلة: ٢.

وللناس هنا ثلاثة أقوال^(١) :

فذهب بعض المالكية إلى أن الظهار إذا قصد به الطلاق كان طلاقًا كالحرام، وهذا قياس قولهم، لكنه هو قولهم في الجاهلية، وهذا رجوعٌ إلى قول أهل الجاهلية.

وذهب طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد إلى أنه إذا قصد بالحرام الطلاق كان طلاقًا، خلاف الظهار. وهؤلاء أرادوا أن يجمعوا بين نصّ الظهار وبين ما اعتقدوه قياسًا في الكنايات، وأنه أي لفظ قصد به الطلاق وقع، فتناقضوا؛ فإن لفظ الظهار إذا قصد به الطلاق لم يقع، ولا فرق بينه وبين لفظ الحرام.

فإن قالوا: اللفظ إذا كان صريحًا في حكم، ووجد نفاذًا فيه، لم يجز جعله كنايةً في غيره.

قيل لهم: فهذا يدلُّ على أنه ليس كلُّ ما احتمله اللفظ كان كنايةً فيه، بل لابدُّ أن يكون صريحًا في حكمٍ آخر، وحيثُذِ فلمَ قلتُم: إن الحرام ليس بصريح في الظهار كلفظ الظهار؟ وما الفرق بينه وبين لفظ الظهار؟.

وأما أحمد فإن نصوصه المتواترة عنه أنه يجعله صريحًا في الظهار، لا يقع به الطلاق ولو نواه به.

وأيضًا فإمّا أن يُجعل الظهار كنايةً في الطلاق، وإمّا أن لا يجعل، فمن جعله كنايةً فيه فقد أتى بقول أهل الجاهلية الذي أبطله القرآن،

(١) انظر «المغني» (٣٩٧/١٠، ٦١/١١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٩٥/٣٢)، ٣٠٩؛ (١٦٠، ٧٤/٣٣).

ومن لم يجعله كنايةً فإمّا أن يقيس عليه ما كان في معناه فلا يقع به طلاق، وإمّا أن لا يقيس، فإن لم يقيس فإنه يقول: اللفظ إذا كان صريحًا في حكم ووجد نفاذًا لم يكن كنايةً في غيره، وجعلوا هذا هو عمدتهم في الفرق بين الطلاق بالظهار والطلاق بغيره، فيقولون: الظهار صريح في حكم، وقد وجد نفاذًا فيه، فلا يكون كنايةً في الطلاق، بخلاف غيره من الألفاظ، مثل لفظ الحرام والخلية والبرية، فإن تلك ليست صريحة في حكم، فلهذا كانت كنايةً في الطلاق.

فيقال: هذا الفرق باطل من وجوه:

أحدها: أن قول القائل «اللفظ إذا كان صريحًا في حكم ووجد نفاذًا لم يكن كنايةً في غيره» دعوى مجردة لم يُقم عليها دليلًا، ولم يُثبتها بنصٍّ ولا إجماع ولا قياسٍ صحيح.

الوجه الثاني: أن يقال: هذه الدعوى باطلة، فإن اللفظ الصريح في حكم ليس من شرطه أن لا يكون مستعملًا في غيره، لا مطلقًا ولا مقيدًا، بل ولا يجب أن يكون نصًّا فيه، بل إذا كان ظاهرًا فيه بحيث يكون هو المفهوم عند الإطلاق فهو صريحٌ فيه، وإن كان محتملاً لغيره، وإن كان قد يراد به غيره مع التقييد والقرينة، وحينئذٍ فإذا كان صريحًا في حكم فمعناه أن المفهوم منه عند الإطلاق هو المعنى المقتضي لذلك الحكم. كلفظ التطلق، هو عند الإطلاق يُفهم منه إيقاع الطلاق، وإن قيل: إنه صريح في المعنى الموجب للحكم فهو صريح في الإيقاع المقتضي للوقوع، وكذلك إن قيل: هو صريح فيهما. وإذا كان هذا معنى الصريح أمكن أن يكون مستعملًا في معنى آخر يريده به المتكلم مع القرينة، وحينئذٍ فلا يكون صريحًا في معنى مانعًا عن استعماله في معنى آخر، كسائر الألفاظ التي هي ظاهرة في

معنى وتُستعمل في غيره مع القرينة.

الوجه الثالث أن يقال: عامة الألفاظ الصريحة في معنى وحكم تكون كنايةً في غيره مع وجود النفاذ، كلفظ التطلق، فإنه صريح في الإيقاع إيقاع الطلاق، ثم إذا قال: أنت طالقٌ من وثاقٍ، أو من زوجٍ كان قبلي، أو من نكاحٍ قبل هذا، ووصله بهذا لم يقع بها طلاق، وهذا مما لا أعلم فيه نزاعًا، ولو قصد ذلك بقلبه فقال: أنت طالقٌ، ومرادُه من وثاقٍ، أو من الجبل الذي كنت مقيدةً به، أو من زوجٍ قبلي، أو مني قبل هذا النكاح، فإنه لا يقع به الطلاق في الباطن، بل يدين فيما بينه وبين الله. وهل يُقبَل في الحكم؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، فاللفظ صريح، ووجد نفاذًا، ومع هذا كان كنايةً في الطلاق من الوثاق.

وفي حديث فيروز الديلمي^(١) لما خيَّره النبي ﷺ بين زوجته، وكان قد جمع بين الأختين، قال: فعمدتُ إلى إحداهما، فطلقتها. أراد بتطليقها إرسالها وتسريحها، وإلاّ فأحداهما قد حرمتُ عليه، لا تحتاج إلى طلاق. وهذه الفرقة عند الشافعي وأحمد وغيرهما فسخٌ لا طلاق، وقد سماها طلاقًا.

وكذلك لو قال في الخلع: هي طالق تالق، كان خلعًا موجبًا للبينونة، لأنه قيده بالعوض، فتكون فرقةً بائنةً، كما لو كان بغير لفظ الطلاق في أحد قولي العلماء، كما قد بسط في موضعه.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٢/٤) وأبو داود (٢٢٤٣) والترمذي (١١٢٩، ١١٣٠) وابن ماجه (١٩٥١) من حديث الضحاك بن فيروز عن أبيه. وانظر الكلام عليه عند المؤلف في «مجموع الفتاوى» (٣١٧/٣٢ - ٣١٩).

وكذلك لفظ الحرية الذي يقولون: إنه صريح في العتق، من نوى به أنه عفيف غير فاجر، لم يقع به العتق، بل يقبل منه، لاسيما عند القرينة، كما لو قيل له: ما حالُ مملوكك هذا؟ وكيف دَيْتُهُ وخُلُقُهُ؟ فقال: هو حُرٌّ. فهذه القرينة تبين أنه أراد أنه عفيف، لم يُردِ إعتاقَه، فلا يعتق، وإن قيل: هو صريح وقد وجد نفاذًا.

وكذلك لفظ النكاح والتزويج، هما صريح في العقد، ثم إذا قال: أنكحتك أو زوّجتك فلانة، ومع هذا فهو محتمل للخبر عن عقدٍ ماضٍ. وكذلك سائر صيغ العقود، إذا نوى ذلك كان محتملاً، وإن كانت القرينة تدلُّ على ذلك قُبِلَ منه.

وأيضاً فلو قيل: زوّجتك بهذه، فهو محتملٌ قرنتك بها، كما في قوله: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً﴾^(١). وهذا يراد باللفظ مع ما يدلُّ على ذلك، كما لو جمع بين الصغار بين كل صغير وصغيرة في موضع قيل: زوّج هذه بهذا وهذه بهذا، أي اقرنها به.

وقد يقال: أنكحتك فلانة، بمعنى مكنتك من سببها وأخذها، كما قال الشاعر:

ومن أيمٍ قد أنكحتها رماحنا وأخرى على عمٍ وخال^(٢)

وكذلك لفظ الوقف، يراد به تحبيس الأصل، وقد يقال: وقفتُ هذا، أي وقفته في السوق لأبيعه. وكذلك ألفاظ الإيلاء، إذا قال: والله لا وطئتُك، فقد يراد: لا وطئتُك برجلي، ولو أراد ذلك لم يكن مؤلياً في الباطن، وفي قبوله في الحكم نزاعٌ.

(١) سورة الشورى: ٥٠.

(٢) كذا في الأصل، والشطر الثاني ناقص. ولم أجد البيت في المصادر.

فعامة الألفاظ الصريحة تكون كنايةً في معنى آخر، مع كون المحل قابلاً لمعنى الصريح. فعلم أن هذه الدعوى باطلة، وإنما ذكرت في الظهار ليفترق بها، وليس هو فرقاً صحيحاً.

الوجه الرابع: أنه لو سُلم أن الأمر كذلك، فلا ريب أن لفظ الظهار كان في عرفهم يراد به الطلاق، أو يحتمل أن يراد به الطلاق، فكان صريحاً في الطلاق أو كنايةً فيه، والأرجح أنه كان صريحاً فيه، فإنه إذا كان ظاهراً أوقعوا به الطلاق، ولم يسألوه عن نيته، فإن مقتضاه تحريم الوطء على التأيد، والزوجة لا تكون كذلك، وسواء كان صريحاً أو كناية فالشارع أبطل إيقاع الطلاق به. وإن قصدوه دون غيره من ألفاظ الصرائح والكنائيات، فلا بد من فرقٍ بينه وبين غيره لأجله فرق الشارع بينهما، وإلا فلم أبطل وقوع الطلاق بهذا اللفظ دون غيره من الألفاظ المحتملة؟ ولم جعل له حكماً آخر غير وقوع الطلاق؟ فذلك المعنى إن كان مختصاً بهذا اللفظ، وإلا قيس به ما كان في معناه، ومعلوم أن قوله «أنت عليّ حرام» في معنى «أنت عليّ كظهر أمي»، فيجب أن يقاس به.

فإن قال هؤلاء: نحن نقيسُ به لفظ التحريم، لأنه في معناه.

قيل: وإن كان هذا في معناه، فالشارع إنما علل بكونه منكراً من القول وزوراً، فيجب أن لا يقع الطلاق بقولٍ منكر ولا بقولٍ زور، وإن كان صاحبه قصد الطلاق. وهذا يقتضي أن لا يقع الطلاق بلفظ محرم. والمطلق في الحيض مطلقٌ بلفظ محرم، وهو منكر من القول، فيجب أن لا يقع به الطلاق، وكذلك المطلق ثلاثاً بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقدٍ قد أتى بمنكرٍ من القول، فيجب أن لا يقع به، وكلاهما أتى بزورٍ، فإن الزور الكذب، وكلاهما اعتقد أنه يملك

ما أوقعه، وذلك زور وكذب، فلم يُملكه الله إلا الطلاق المباح، وأما الحرام فلم يُملكه إياه.

وفي الآية سؤال، وهو أن الله قال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(١)، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٢). والمتظاهر ما قال: إن زوجته أمّه، لكنه شبّهها بها، وهو لم يقل: «ما هن مثل أمهاتهن»، بل قال: «ما هن أمهاتهن».

فيقال: المتظاهر مقصوده تحريم الوطء، وقوله «أنتِ عليّ كظهر أمي» معناه: وطؤك مثل وطء أمي، فمقصوده تشبيه الوطء بالوطء، وأن يكون وطؤها مثل وطء أمه، وذلك يقتضي أن تكون حرامًا، ووطؤها لا يكون مثل وطء أمه إلا إذا كانت من جنس أمه، وإلا فإذا تباينت الحقائق تباينت أحكامها، فكان موجب قولهم أن تكون الأزواج من جنس الأمهات، كما تكون أمُّ الأب والأمُّ من جنس الأم في التحريم والمحرميّة، فبيّن الله تعالى أن هذا الجنس ما هو هذا الجنس، بل جنس آخر، فقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾، كما قال: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾^(٣). وهم لم يكونوا يقولون: هو مولود منه، بل جعلوه من جنس المولود، فجعلوا حكمه حكم المولود منه الذي هو الابن، فقال تعالى: هذا ما هو من جنس الابن، فلا يكون حاله حاله.

(١) سورة المجادلة: ٢.

(٢) سورة الأحزاب: ٤.

(٣) سورة الأحزاب: ٤.

والمعقول من الكتاب والسنة أنه إذا كان إنما لم يقع به الطلاق لأنه منكر من القول وزور، فكل قولٍ هو منكر أو زور لا يقع به طلاقٌ، والطلاق المحرم منكرٌ من القول، لأنه محرّم، وكلُّ محرّم منكر، وكونه منكرًا يوجب أن لا يترتب أثره عليه.

وقد يقال: هو زور، لكونه اعتقد أنه يملك إيقاعه، وهو كاذب في هذا الاعتقاد، فإن الله لم يملك أحدًا ما هو محرّم، فكل قولٍ أو فعلٍ محرّم فإن الله نهى عنه، ولم يأذن فيه، ولم يجعل العبد مالكا له.

والظهار لما كان محرّمًا لم يملك أحد أن يظهره، ولم يُبَّحِه، وإذا ظاهر لم يترتب على الظهار موجب، وهو التحريم الموجب لزوال الملك ووقوع الطلاق، كما كانوا عليه في الجاهلية، بل جعل عليه كفارة إذا اختار بقاء امرأته ووطئها، لكونه حرّمها، وهو قد فرضَ التَّحَلَّةَ، وإن اختار أن يفارقها ويطلقها فقد أنشأ طلاقًا شرعيًا مباحًا، وذلك له، ولا كفارة عليه، بل عليه أن يستغفر الله من الظهار، فإنه ذنب.

والكفارة لا تجب بكل ذنب، كما لو حرّم الحلال بيمين أو غير يمين فإنه منهى عن ذلك بقوله: ﴿لَا تُحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿لِمَ تَحْرِمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٢)، ومع هذا فلا كفارة عليه إلا إذا عاد فاستحلَّ ما حرّمه، دون ما إذا اجتنبه، وذلك أنه إذا اجتنبه وطلق المرأة، ففي هذا من الحرج والضرر عليه ما يشبه جزاء ذلك الذنب، فلا بد من التكفير أو اجتناب ما حرّمه، وهو في المرأة بطلاقها،

(١) سورة المائدة: ٨٧.

(٢) سورة التحريم: ١.

وكانوا قبل أن يشرع الله الكفارة يتعين اجتناب ما حرّموه، لا يباح بكفارة.

وهذا الذي ذكرناه من أن الكفارة لا تجب إلا إذا عاد، هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف^(١)، وحُكِيَ عن طائفة أن الكفارة تجب بمجرد الظهر، حكى ذلك عن مجاهد والثوري. قال الحاكبي عنهما: والمراد من العود هو العود إلى ما كانوا عليه في الجاهلية من نفس الظهر.

وهذا القول في تفسير العود هو معروف عن ابن قتيبة، فإنه لما أنكر على من قال: إنه لا يقع بلفظ واحد، قال^(٢): وإنما تأويل الآية أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بالظهر، فجعل الله حكم الظهر في الإسلام خلاف حكمه عندهم في الجاهلية، وأنزل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ﴾ يريد في الجاهلية ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ في الإسلام، أي يعودون لما كانوا يقولونه من هذا الكلام. وهذا كما قد قيل في قوله في الصيد: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ أي في الجاهلية، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ أي في الإسلام ﴿فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٣).

قلت: وهذا قول ضعيف، فإنه قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾، فلا بد من عودٍ بعد الظهر، والعود إلى ما كانوا عليه في الجاهلية هو نفس الظهر.

(١) انظر تفسير الطبري (٦/٢٨ - ٨) وابن عطية (٤٣٨/١٥ - ٤٤٠)، و«زاد المسير»

(٨/١٨٣ - ١٨٥)، والقرطبي (١٧/٢٨٠ - ٢٨١)، وابن كثير (٤/٣٤٤).

(٢) «تفسير غريب القرآن» ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

وأيضاً فأول ظهار كان في الإسلام أنزل الله فيه هذه الآية، ولم يكونوا بعدد قد نُهوا عن الظهار حتى يقال: إنه كان عائداً إلى ما نُهوا عنه.

وأيضاً فليس من شرط ثبوت الظهار أن يكون قد تظاهر من امرأته في الجاهلية، ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يثبت إلا فيمن تظاهر منها في الجاهلية، ثم عاد إلى ذلك في الإسلام. وهذا معلوم البطلان باتفاق المسلمين.

وأيضاً فأوس بن الصامت لم يكن قد تظاهر من امرأته قبل ذلك، ولو كان قد تظاهر منها لكان ذلك طلاقاً عندهم.

وأيضاً فالنبي ﷺ لم يسأله هل تظاهرتَ منها قبلَ هذا.

وأيضاً هو لم يقل: «والذين تظاهروا منكم» بصيغة الماضي، بل قال: «يظاهرون»، وهذا يتناول الحالف بالاتفاق.

وقريب من هذا القول قول الشافعي: إنه إذا أمسكها عقبَ الظهار زماناً يتسع للطلاق ولم يطلقها فيه لزمته الكفارة. والعود عنده هو مجرد إمساكها هذا الزمنَ اليسيرَ بلا طلاق، فإن طلقها عقبَ الظهار، أو مات أحدهما عقبَ الظهار، فلا كفارة.

وهذا القول لم يُنقل عن أحدٍ من السلف، وهو ضعيف أيضاً، فإنه قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾، و«ثم» توجب الترتيب، وتقتضي المهلة، فلا بدّ أن يحصلَ بعد الظهار عودٌ مرتب عليه في زمانٍ متمهّلٍ فيه، ولو كان العود لا يكون إلا عقبَ الظهار لقال: «فيعودون إلى ما قالوا».

وأيضاً فإن العود يقتضي إنشاءً فعلٍ أو كلامٍ، ومجرّد الإمساك

ترك محض، واستصحاب لحال، وهذا لا يُسمّى عودًا.

وأيضًا فإن الطلاق عقب الظهار قد يكون محرّمًا، لكونه ليس زمن طهر لم يجامعها فيه، بل قد تكون المرأة حائضًا، أو موطوءة في الطهر، فلا يحلُّ له طلاقها، ولا له غرض في إمساكها، بل هو يختار طلاقها، لكن الشرع أمره أن يؤخر الطلاق إلى طهر لم يجامعها فيه، فكيف يكون هذا مختارًا لها عائداً إلى ما قال؟ مع كمال بغضه وكرهته لها.

وأيضًا فإن طلقها طلاقاً رجعيًا فهي زوجته، ترثه ويرثها، وذلك لا ينافي بقاء النكاح، وإن طلقها غير رجعي فذلك منهي عنه، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

وأيضًا فقد يَفْقُ مترددًا هل يمسكها أو يفارقها؟ فكيف يجعل عائداً بمجرد ترك الطلاق؟.

وصاحب هذا القول إنما قاله لما رأى قول من قال هو الوطء أو العزم عليه، فيه إشكال، ورأى أن الظهار اقتضى خروجها من ملكه، فإن طلقها فقد أنفذ موجهه، وإن لم يطلقها فقد ناقض موجب الظهار، فقد عاد إلى ما قال.

وليس كذلك، فقد يكون في زمن التردد والتطويل يعود أو يطلق، وإنما يكون عائداً إذا أتى بخصيصة النكاح، وهي الوطء.

والذي عليه عامة السلف والفقهاء أن العود هو الوطء أو العزم عليه، وجمهور السلف قالوا: هو الوطء، كذلك قال طاوس والحسن والزهري وقتادة، وهو قول أحمد وغيره. وقالت طائفة: هو العزم على الوطء، كما يحكى عن أبي حنيفة ومالك وطائفة من أصحاب أحمد.

وسبب النزاع في ذلك أنّ عليه إخراج الكفارة قبل الوطاء بنصّ القرآن، قال تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ﴾ .

وأما قول من قال: هو تكرير لفظ الظهر، فهو من أضعف الأقوال أيضًا، فإنّ ذلك مخالفٌ لأصول الشرع، إذ كان القول المحرم تحرم منه المرة الواحدة والمرة والثلاث، وكلّما كرّره كان أعظمَ إثْمًا. والأحكام المعلقة به إنما هي معلقةً بجنسه، كالقذف واليمين الغموس وشهادة الزور، وتحريم الحلال بغير الظهر، إما بصيغة قسم وإما بغير ذلك، وكذلك الكفر والردة، وأمثال ذلك الحكم المعلق بهذه معلق بجنسها، وإذا غلظ القول وكرّره تغلّظ الإثم وتكرر. لكن ليس فيها ما يقال: إنه لا يلزمه بالمرة الواحدة حكم، لكن إن كرّره لزمه الحكم، وإنما يقال هذا فيمن لزمه الحكم أولاً، أو تاب ورجع، ثم عاد إلى ما نهى عنه، فهذا قد يختلف حكمه، فكذلك ما فعله أولاً قبل العلم بالتحريم، أو فعله ناسياً أو مخطئاً، فعفي عنه. فهذا قد يقال فيه: إنه إذا عاد لزمه الحكم، لكون العود ليس من جنس الأول، بل الثاني فعله عالمًا عامدًا.

وهذا كما قد اختلف العلماء فيمن تاب من الرّدة ثمّ عاد، وهو الذي تكررت رّدته، فهذا فيه نزاع^(١)، كما قيل في الصيد: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^(٢)، فهذا عودٌ بعد العفو، قيل^(٣): إنه عُفي عما كان في الجاهلية وقبل التحريم، ومن عاد بعد النهي فينتقم الله منه. وقيل: عفا الله عن أول مرة بالجزاء، ومن عاد ثانيًا لم يحكم

(١) انظر «المغني» (١٢/٢٦٩ وما بعدها).

(٢) سورة المائدة: ٩٥.

(٣) انظر: «زاد المسير» (٢/٤٢٦-٤٢٧)، والقرطبي (٦/٣١٧)، وابن كثير (٢/١٠٤).

عليه وقيل له: يتتقم الله منك.

وهذا قول ضعيف، والجمهور على أنه يحكم عليه ثانيًا وثالثًا، ومن قال: لا يحكم عليه ثانيًا، قال: لأنه قد تاب من الأول، وعفي عنه بالجزاء. ولم يقل أحد: إن أول مرّة لا حكم فيه، كما قيل مثل ذلك في الظهار.

وأما إذا تكلم المرتد بالكفر مرة أو مرتين أو ثلاثًا، فإنه يوجب تغليظ الردة، وهو كالكافر الأصلي، إذا تكلم بالكفر مرّة بعد مرة لا يقال: إن الأول لا حكم له، وإنما الحكم إذا كرره.

وكذلك القاذف إذا قذف مرّة بعد مرة، فالقذف الأول موجبٌ للحدّ، ولكن قد يتنازعون في الثاني هل يدخل في الأول؟ وباب التداخل إذا كان الجميع حقًا لله، وهي من جنس واحدٍ دخل بعضها في بعض، كما لو زنى ثم زنى، أو سرق ثم سرق، ولم يُعاقب على الأول، فإنه إنما يُقام عليه حدٌّ واحد، لأن الحدّ مشروع في جنس هذا الفعل، فقليله وكثيره في الحدّ سواء، جعل الشارع القطع حدًا لمن سرق النصاب أو أضعاف النصاب. وكذلك حدّ الزنا لمن أولج مرّة أو مرّات.

وأما الشرب فقد قيل: إنه من هذا الباب، وليس كذلك؛ فإن حدّه غير مقدّر، بل من شرب كثيرًا ومرّات فإنه يُزاد في عقوبته بحسب الاجتهاد. وهذا بناء على أن الأربعين الزائدة على الأربعين يفعلها الإمام تعزيرًا بحسب الاجتهاد، كما يقوله الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين^(١).

(١) انظر «المغني» (١٢/٤٩٩).

فهذه أصول الشرع كلها تُبَيَّن أن الجنس المحرم لا يسقط حكم المرة، ويغير الحكم في المرتين، فمدَّعي مثل ذلك في الظهار ادَّعى على الشارع ما هو مخالفٌ لأصوله وقواعده ومقاصده المعروفة. وهؤلاء إنما أتوا من لفظ ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾، ظنوا أن المراد بذلك أن يُكْرَّر قوله الأول، وهذا اللفظ لا يستعمل في مثل هذا المعنى، فلا يقال لمن كرَّر قوله: إنه عاد إلى قوله، إلا إذا اختصَّ الثاني بمعنى يقتضي أنه لا يعود، مثل أن يُستتاب من قولٍ ثم يعود إليه، فيقال: عاد إلى قوله؛ لأنَّ التوبة تقتضي رجوعه عنه، فإذا نقضها فقد عاد إلى الذنب. وكذلك إذا نُهي عن فعلٍ أو قولٍ ثم فعله وقاله. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(١)، وقال تعالى في حق بني إسرائيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ﴾^(٢) أي إن عدتم إلى الذنب عدنا إلى العقوبة، وإن عدتم إلى التوبة عدنا إلى الرحمة. فأما من كرَّر القول أو الفعل، مثل من يسبِّح في الصلاة ثلاثاً أو أكثر من ذلك، أو يستغفر مرات، فإنه لا يقال في المرة الثانية والثالثة: إنه عاد.

فهؤلاء غَلَطُوا في فهم القرآن واللغة التي بها نزل القرآن، ولهذا قال الزجاج^(٣): هذا قول من لا يدري اللغة. ومثل هذا يقع كثيراً ممن يدَّعي التمسك بظاهر القرآن والحديث، وقد غَلِطَ في ذلك، ليس ما ادعاه هو الظاهر الذي دلَّ عليه اللفظ.

ولفظ الإعادة والعود حيث استعمل لا بد أن يكون بينه وبين الابتداء

(١) سورة المجادلة: ٨.

(٢) سورة الإسراء: ٨.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١٣٥/٥).

نوعٍ فرقي، حتى يتميز المَعَادُ من المبتدأ، فأما إذا كان هو إِيَّاه من كل وجهٍ فهذا لا يقال فيه: إنه أعادَهُ، ولا عاد إليه.

وقد يقال لمن فعلَ فعلاً وَقَطَعَهُ لَتَعَبٍ أو شغلٍ ونحو ذلك: عُدَّ إلى ما كنتَ، وعُدَّ إلى حالك، لأن الأول حصل عقبه فتورٌ تميَّز به عن الثاني، فلو وصل الثاني بالأول لم يُقَلَّ: إنه عاد. فإذا قال: أنتِ عليّ كظهر أمي، أنتِ عليّ كظهر أمي، أو قال: والله لا أطأك، والله لا أطأك، لم يُقَلَّ: إن قول الثاني عودٌ إلى الأول، بل هو تكريرٌ محضٌ.

وأيضاً فالذي قالوه لو كان صحيحاً محتملاً إنما يجب الجزم به إذا كانت ما مصدرية، أي ثم يعودون إلى قولهم، وليس في الآية ما يُوجب ذلك، بل يجوز أن تكون ما موصولة، أي إلى الذي قالوه. وهذا أظهر، فإن كونها موصولة أكثر في الكلام، ولفظ العود يُستعمل في مثل هذا، كقوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُمْ عَنْهُ﴾^(١).

وهذا منشأ غلط طائفةٍ من الناس في الآية، فإنهم ظنوا أن ما مصدرية، وأن المعنى: ثم يعودون لقولهم، ولم يفهموا معنى كونها موصولة.

ثم هؤلاء الذين ظنوا أنها مصدرية قالوا أقوالاً كلها باطلة، فقال داود ومن وافقه^(٢): إنَّ العود تكرير القول. وهذا القول لا يُعرف عن أحدٍ قبلهم، وقيل: إنه مروى عن بكير بن الأشجّ.

وقال طائفة من أهل العربية ما قاله ابن قتيبة من أن قوله: يتظاهرون في الجاهلية، ثم يعودون إليه في الإسلام. وهو قولٌ فاسدٌ أيضاً.

(١) سورة المجادلة: ٨.

(٢) انظر «المحلى» (١٠/٥٢).

وقال أبو علي الفارسي قولاً ثالثاً، قال: ليس الأمر كما ادّعاه من قال بتكرير اللفظ، لأن العود قد يكون إلى شيء لم يكن الإنسان عليه، وقيل: سُمِّيَتِ الآخرة معاداً، ولم يكن فيها أحدٌ ثم عاد إليها. وقال الهذلي^(١):

وَعَادَ الْفَتَى كَالطِّفْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ سِوَى الْحَقِّ شَيْئًا وَاسْتِرَاحَ الْعَوَاذِلُ
وهذا أيضاً ضعيف من وجوه:

أحدها: أن لفظ العود لا بُدَّ أن يتضمن رجوعاً عن شيء أو إلى شيء، فقوله «وعاد الفتى كالطفل»، وقوله:

.... فعاداً بعدُ أوالاً^(٢)

وفي الحديث^(٣): «تعاد روحها»، هو رجوع عن حالٍ كانوا عليها إلى حالٍ أخرى. فأما الأمر المبتدأ إذا فعله الإنسان فلا يقال: إنه عاد إليه.

وأيضاً فما ذكروه إنما هو في لفظ العود مجرداً، فإذا قيل: عاد إلى كذا، ورجع إليه، وعاد فيه، كما قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(٤)، وقال أصحاب الكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ

(١) أبو خراش الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (٣/١٢٢٣). وروايته: «كالكهل» و«سوى العدل».

(٢) تمام البيت:

تلك المكارم لا قعبان من لبنٍ شينا بماءٍ فعاداً بعدُ أوالاً
وهو لأبي الصلت بن ربيعة الثقفي من قصيدة له، ويروى أيضاً للناطقة الجعدي.

انظر «سمط اللآلي» (١/٢٨١) و«طبقات فحول الشعراء» (١/٥٨١، ٢٦٠ - ٢٦٢).

(٣) أخرجه أحمد (٤/٢٨٧، ٢٨٨) وأبو داود (٤٧٥٣) عن البراء بن عازب ضمن حديث طويل.

(٤) سورة المجادلة: ٨.

يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا ﴿٢٠﴾^(١). وقال النبي ﷺ: «العائد في هبته كالعائد في قبته»^(٢). فهذا ونحوه إنما يُعرَف إذا عاد إلى مثل ما كان عليه أولاً. والمعاد سُمِّي معاداً لأن الله يعيد الخلق فيه بالنشأة الثانية، كما قال: ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ ﴾^(٣)، وقال: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ ﴾^(٤)، وقال: ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾^(٥). وأيضاً فإنهم يعودون إلى ربهم، كما يقال: إنهم يرجعون إليه ويُردّون إليه، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وأيضاً فهَبَّ أن لفظ العود لا يقتضي ذلك، فلا بدّ من تفسير قوله ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾. وأبو علي لم يذكر معنى الكلام.

وقد قيل فيها قولٌ رابعٌ وخامسٌ على أصلٍ من يقول: إنها مصدرية، قال الزجاج^(٦): المعنى ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا. فجعل اللامَ لامَ كَي، لم يجعلها مُعدّيةً ليعودون.

وأضعف منه قول من يقول^(٧): هو محمولٌ على التقديم والتأخير، والمعنى: والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون، أي يعودون إلى ما كانوا عليه من الجماع، فتحريز رقة من أجل ما قالوا.

(١) سورة الكهف: ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٧٥) ومواضع أخرى) ومسلم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس.

(٣) سورة الروم: ٢٧.

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٤.

(٥) سورة الأعراف: ٢٩.

(٦) «معاني القرآن» (٥/١٣٥).

(٧) هذا منقول عن الأخفش كما في تفسير القرطبي (٢٨٢/١٧)، ولم أجده في

«معاني القرآن» له.

وهذا فاسدٌ من وجوه:

أحدها: أنه لم يقل «فَلَمَّا قَالُوا تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» أو «تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ لِمَا قَالُوا»، بل قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾. ولا يجوز أن يقال: «لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»، فإن الفاء هي جواب الشرط، والشرط هو ما في الاسم الموصول من معنى الشرط، والاسم الموصول أو النكرة الموصوفة - إذا كان في الصلة أو الصفة معنى الشرط - دخلت الفاء في خبر المبتدأ، كقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾^(١)، ومثله قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَتَاذُوهُمَا﴾^(٣). ولو دخلت «إِنَّ» على المبتدأ ففيه نزاعٌ، والقرآن قد جاء بالفاء في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَلْمُوتَ الَّتِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَكٌ مِنْكُمْ﴾^(٤). فقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٥) بمنزلة قوله: «من تظاهر ثم عاد فعليه تحرير رقبة». ولا يجوز أن يقال: «لِمَا عَادَ فعليه تحرير رقبة».

وأيضاً فتحريم الرقبة لم يجب لمجرد العود، بل الموجب له الظهار، والعود شرط، أو الموجب مجموعهما، فقولهم: إن الرقية إنما وجبت لأجل العود فقط غلطٌ.

وقول الزجاج: ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا،

(١) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٢) سورة المائدة: ٣٨.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) سورة الجمعة: ٨.

(٥) سورة المجادلة: ٣.

فاسدٌ أيضًا، فإنهم إذا عادوا مع الظهار وجبت الكفارة، وإن لم يعودوا لأجل ما قالوا.

وأيضًا فهم لا يعودون لأجل ما قالوا، بل يعودون لرغبتهم في المرأة لا للقول، بل القوع مانعٌ من العود، فكيف يُجعل علةً له وداعيًا إليه.

وهذه كلها أقوال من لم يفهم الآيةَ ولا حُكْمَ الشرعِ، بل ظنُّوا أن «ما» مصدرية، ولم يفهموا المعنى إذا كانت موصولة.

وفيها قولٌ سادس، وهو أنها مصدرية، لكن المصدر بمعنى المفعول، ذكره المهدي وغيره.

والصواب أنها موصولة، كما اتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها، وكما في نظائرها من القرآن، ولبطلان معنى المصدرية، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهَوْنَا عَنْهُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مِمَّا كَانُوا يَحْفَظُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهَوْنَا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢).

وقد أطلق العود في قوله: ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣)، وفي قوله: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ﴾^(٤)، وفي قوله: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٥). والذي قالوه هو المقول، كما في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾^(٦)، فإنهم بيتوا غير الذي

(١) سورة المجادلة: ٨.

(٢) سورة الأنعام: ٢٨.

(٣) سورة الأنفال: ٣٨.

(٤) سورة الأنفال: ١٩.

(٥) سورة الإسراء: ٨.

(٦) سورة النساء: ٨١.

أمرهم به وقالوا فيه طاعة، وهو غير المقول، ليس المراد أنهم بيتوا لفظاً غير اللفظ الذي لفظت به، فإن هذا لا يضّر إذا كان المعنى موافقاً لما قاله .

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾^(١). فقوله «ما لا تفعلون» هو مفعول القول، وهو المقول، وهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله لفعلناه، فكان إخبارهم عن أنفسهم أنهم إذا علموا الأحب فعلوه، ووعدهم بذلك، والمقول هو فعلهم للأحب، وهو الموعود به المخبر عنه، فلامهم على أن قالوا مقولاً هو موعودٌ مُخْبِرٌ به ولم يفعلوه، وكان الفعل نفسه هو المقول، فالمقول هو المخبر عنه إن كان القول خبيراً، والمأمور به والمنهي عنه إن كان القول أمراً أو نهياً. فإذا قال: لا أفعل، ثم فعل، فقد عاد لما قال، وإذا قال لأفعلن، ولم يفعل، فلم يفعل ما قال. وهذا هو المعنى المفهوم في مثل هذا اللفظ عند عامة الناس الخاصة والعامة، بل وفي سائر اللغات، فإذا قيل: فلان قد حلف أن لا يكلم فلاناً، أو قال: لا أكلمه، ثم عاد إلى ما قال، فهموا منه أنه عاد إلى أن يكلمه، لم يفهموا أنّ ما مصدرية.

فصل

ومعنى قوله ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^(٢) أي إلى الذي امتنعوا عنه بقولهم، فإن القول إذا كان خبيراً فالمقول هو المخبر عنه، وإن كان أمراً فالمقول هو المأمور به، وإن كان نهياً فالمقول هو المنهي عنه.

(١) سورة الصف: ٢ - ٣.

(٢) سورة المجادلة: ٢.

والظهار في معنى المنهي، فإن مقصود المظاهر أن يحرم عليه امرأته، وينهى نفسه عن اتخاذها زوجةً، فلا يطأها، فمقوله هو ما نهى عنه نفسه من اتخاذها زوجةً والاستمتاع بها، فإذا عاد إلى ذلك فقد عاد إلى ما نهى عنه نفسه، وهو مقوله، وهذا العود يتضمن رجوعه وندمه، ولفظ العود يدل على ذلك، ولهذا فسّر ابن عباس العود بالندم، فقال: يندمون، يرجعون إلى الألفة^(١). قال الفراء^(٢): يقال: عاد فلانٌ لما قال، أي فيما قال، وفي بعض ما قال، يعني رجع عما قال. ولهذا قال الشافعي: إذا أمسكها لحظةً فقد عاد.

لكن يقال: مجرد الكف لا يكون عودًا، فإنه قد يكون اعتقد أن الظهار حرّمها عليه ووقع به الطلاق، فلا يحتاج إلى طلاق ثانٍ، وقد تكون نيته أن يطلقها فيما بعد، أو يطلقها إذا جاء وقت الطلاق المشروع، وقد يكون مترددًا هل يطلقها أو يمسكها، فمجرد مرور لحظة لا يوجب أن يقال: إنه عاد.

وإذا عزم على الوطء فليس له أن يطأ حتى يُكفّر بنصّ القرآن واتفق الناس، لكن لو رجع عن هذا العزم، وبدا له أن يطلقها، أو مات أحدهما قبل الوطء، فقد قيل: إنه تستقر عليه الكفارة، لأنه عاد، والصحيح الذي عليه جمهور السلف أن الكفارة لا تستقر إلا بالوطء، فأما مجرد العزم فلا يوجب شيئًا، فإن في الصحيحين^(٣) عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به». وهذا عازمٌ على العود، ولم يعد بعد، وإنما

(١) انظر أقوال العلماء في تفسير الطبري (٧/٢٨) وابن كثير (٤/٣٤٤).

(٢) «معاني القرآن» (٣/١٣٩).

(٣) البخاري (٥٢٦٩، ٦٦٦٤) ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة.

يكون عائداً إذا وطئها. فقوله ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ كقوله ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(١)، وقوله ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٢).
ومعلوم أن المراد إذا عزمت.

فصل

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^(٣)، ولم يقل: «من قبل أن يتماسا» كما ذكر في الإعتاق والصيام، فلهذا تنازع العلماء هل يجب الإطعام قبل التماس كما يجب الإعتاق والصيام، أم يجوز تأخيره؟ على قولين مشهورين^(٤)، هما روايتان عن أحمد، والقول بوجوب تقديمه قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين، والآخر يُحكى عن مالك.

ومن قال ذلك قال: إن الله أطلق الإطعام، ولم يقيده كما قيّد الصيام، وهما حكمان مختلفان، فيحمل المطلق على إطلاقه، والمقيّد على تقييده، بخلاف العتق، فإنه حكم واحد.

وفي العتق أيضاً قولان^(٥) هما روايتان عن أحمد، فالشافعي يشترط الإيمان في رقبة الظهر، وكذلك مالك، وأبو حنيفة لا يشترطه، فصار من الناس من يحمل المطلق على المقيّد في الموضعين، ومنهم من يحمله في العتق فقط، لأن الحكم واحد، ومنهم من يحمله في تقديم الكفارة فقط، لأن السبب واحد.

(١) سورة النحل: ٩٨.

(٢) سورة الطلاق: ١.

(٣) سورة المجادلة: ٤.

(٤) انظر: «المغني» (٩٨/١١).

(٥) انظر المصدر السابق (٨١/١١ - ٨٢).

والمقصود هنا هو التقديم في الكفارات الثلاث، وهو سبحانه لم يقل في الثلاث: «من قبل أن يتماساً»، لأن فيما تقدم بياناً له، كما أنه لم يقل في الصيام: «ذلكم توعظون به»، لأن فيما تقدم بياناً له، ولكن ذكر التماس في الصيام، ولم يكتف بذكره في العتق، لأن في الصيام يصوم شهرين متتابعين قبل التماس، فيتأخر التماس هذه المدة الطويلة، فلو لم يذكره لظن الظان أنه في العتق وجب التقديم لأن الزمان يسير، يمكنه أن يعتق ثم يطأ تلك الليلة، وأما الصيام فيتأخر الوطاء شهرين متتابعين، وفي هذا مشقة عظيمة، فلا يفهم هذا من مجرد تقييده في العتق، فهذا أعيد ذلك في الصيام. وأما الإطعام فمعلوم أنه دون الإعتاق ودون الصيام، وقد جعل بدلاً عنه، فإذا كانت الكفارة المتقدمة الفاضلة يجب عليه أن يقدمها على الوطاء، والمرأة محرمة قبل التكفير، فلأن تكون الكفارة المؤخرة المفضولة كذلك بطريق الأولى؛ فإن الظاهر أوجب تحريمها إلى التكفير بالكفارة المقدمة، فكيف يبيحها قبل التكفير إذا كفر بالكفارة المفضولة المؤخرة؟.

هذا مما يُعلم من تنبيه الخطاب وفحواه أن الشارع لا يشرع مثله، فكان إعادة ذكره مما لا يليق ببلاغة القرآن وفصاحته وحسن بيانه، بل نفس تحريمها قبل صيام الشهرين - وهو الأصل المبدل منه - يوجب تحريمها قبل البدل، وهو الإطعام، بطريق الأولى. وتقديم الإطعام على التماس أسهل من تقديم الصيام.

وهو في الإعتاق قال: ﴿ذَلِكُمْ تُوَعَّظُونَ بِهِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١)، ولم يقل مثل ذلك في الصيام والإطعام، وقد علم أنهما كذلك،

(١) سورة المجادلة: ٣.

وأنهم يوعظون بالصيام والإطعام، كما يوعظون بالإعتاق. والوعظ أمر ونهيٌّ بترغيب وترهيب، فهم يوعظون بالتحريم قبل التكفير، أي يُنْهَوْنَ به ويُزَجَرُونَ به عن الظهار، فإن الظهار محرّمٌ بالنصّ والإجماع، فإذا علم المتظاهر أن المرأة تحرم عليه إلى أن يكفّر، كان ذلك مما يَعِظُهُ، فنهايتها ويزجره أن يتظاهر منها.

وأيضاً فإنه قال بعد ذلك: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾^(١)، والحدود هي الفاصلة بين الحلال والحرام، والحدُّ إمّا آخر الحلال وإمّا أوّل الحرام، فلهذا قيل في الأول: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾^(٢)، وقيل في الثاني: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(٣). وقد قال بعد ذلك: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾، فعلم أن هنا محرّم له حدٌّ، وقوله «وتلك» إشارة إلى ما تقدم كله، فلو كانت لا تحرم إلا إذا كانت الكفارة طعاماً لم يكن هنا حدٌّ، بل كانت حلالاً كما كانت، فلم يكن هناك حدٌّ يُنْهَى عن تعديّه أو قربانه.

وأيضاً فقوله ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ إن كان تقديره: «من قبل أن يتماسا» فقد اتفقت الكفارات، وثبت أنها محرمة قبل التكفير بالأنواع الثلاثة، وإن لم يكن هذا تقديره، بل قوله «إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا» إيجابٌ للإطعام، لم يُعْلَم متى يجب الكفارة بالإطعام، فإنه لم يقل: «إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا بَعْدَ التَّمَاسِ».

فإن قيل: يجب إذا وطئها.

قيل: ليس في الآية ما يدل على ذلك، ليس فيها ما يدل على أن

(١) الآية ٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

الإطعام يجب بعد الوطء لا قبله، بل اللفظ إن كان مطلقاً كما زعموه فلا دلالة له، لا على هذا ولا على هذا. وهذا غلطٌ يُنزّه القرآن عنه

وأيضاً فقوله ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ اقتضى إيجاب الإطعام، وليس في الآية ما يقتضي تأخير الوجوب إلى بعد التماس، فيبقى الإيجاب يتناول الحالين، ما قبل التماس وما بعده، فهو واجب قبل التماس، فإن لم يفرق الواجب حتى تماساً فعليه إخراجُه بعد ذلك.

وأيضاً فقوله ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ مع قوله ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ دلّ على أن العود له مبدأ وله منتهى كسائر الأفعال، فمبدؤه إذا عزم عليه، ومنتهاه إذا وطئ. وقوله «ثم يعودون» لم يرد به توقيف الكفارة على تمام العود، فإنه لو أراد ذلك لم تجب الكفارة إلا بعد تمام العود، وهو خلاف قوله «من قبل أن يتماسا». بل أراد به أنه يجب إخراجها بعد الشروع في العود بالعزم عليه، قبل إتمامه بالوطء. وإذا كان هذا هو مقتضى قوله «ثم يعودون» مع قوله «من قبل أن يتماسا»، فهو إنما أوجب التكفير بالإطعام بعد هذا العود، فعلم أنه واجب إذا شرع في العود، وإن لم يحصل تمام العود، وإلا لزم اختلاف معنى العود في الآية.

وأيضاً فالكفارات هي من جنس العبادات، وفيها معنى العقوبات، كما أن الحدود هي عقوبات، وهي أيضاً عبادات، ولهذا قال: ﴿ذَلِكَ لِكُلِّ قَوْمٍ عِقَابٌ عَلَيْهِمْ أَسَاءُوا عَلَيْهِمْ مَا كَفَرُوا بِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لِيُحَاقِقُوا بِغُفْلَتِهِمْ أَن يَكْفُرُوا بِهِمْ﴾ أي تزجرون به، وتنهون به، وتعاقبون به، وقد جعل من تمام العقوبة أن تحرم عليه إلى أن يكفر، فإذا قيل: إنها لا تحرم على المكفر بالإطعام زالت العقوبة الواجبة بالتحريم، لاسيما والتكفير . . .^(١)

(١) انتهى ما وُجد من كلامه في الأصل، وما بعده غير متصل بما قبله.

oboeikendi.com

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

- مقدمة التحقيق ٥
- هذه المجموعة ٧
- وصف النسخ الخطية ١٢
- منهج التحقيق ٢١
- نماذج من النسخ الخطية ٢٣
- (١) فصل في معنى «الحيّ القيوم» ٣٥
- الكلام على صيغتي «فَعُول» و«فَعَال» ٣٨
- أسرار الرفع والنصب والجر في العربية ٣٨
- الفرق بين «القيُّوم» و«القيّام» ٤٠
- الردّ على من أراد به نفي الأفعال الاختيارية ٤١
- الكلام على معنى القراءتين في قوله تعالى ﴿لَيَرْزُقَنَّهُ مِنَ الْجِبَالِ﴾ ٤١
- معنى «الزائل» و«الباطل» في العربية ٤٤
- الكلام على الورع المشروع ٤٤
- كل عمل لا يبقى نفعه فهو عبث ولعب وباطل ٤٩
- الكلام على حديث «ما ذئبان جائعان...» ومعنى «الشُّح» ٥٠
- الحسد والغبطة ٥٢
- عودة إلى شرح معنى «زال» التامة والناقصة ٥٤
- معنى اسمه «القيوم» ٥٥
- تحقيق معنى دلوك الشمس ٥٧
- جميع صفات الكمال يدلُّ عليها اسم «الحيّ القيوم» ٥٩
- (٢) قاعدة جلييلة في إثبات علو الله تعالى على جميع خلقه ٦١
- ذكر هذه القاعدة ٦٣
- عند المخالفين شبه المعقولات لا حقائقها ٦٤
- (٣) فتوى فيمن يدّعي أنّ ثمَّ عَوْنًا وأقطابًا وأبدالاً ٦٥

- ٦٧ - معنى الأولياء في الكتاب والسنة
- ٦٨ - أولياء الله نوعان
- ٦٩ - لهم كرامات يُكْرِمُهُم الله بها
- ٧٠ - منهم من يُسَمَّى بالأبدال
- ٧٠ - لا يكون لله وليٌّ إلا من يتبع محمدًا ﷺ
- ٧١ - ليس للأولياء عددٌ معين
- الردّ على من يدعي أن الله ينزل العذاب أو يصرفه بالنظر إلى
- ٧٢ - قلوب هؤلاء
- ٧٢ - حال الرسل مع الله
- ٧٦ - أولياء الله المتقون هم شهداء الله في الأرض
- ٧٧ - لفظ «الغوث» و«القطب» لم ينطق به كتاب ولا سنة
- ٧٨ - الرد على من يقول: الغوث مقيم بمكة
- ٧٨ - معنى «القطب» في العربية
- ٧٩ - القطب المصطلح عليه لا يمكن أن يوصف به مخلوق
- ٧٩ - الفرق بين الكرامات والخوارق الشيطانية
- ٨١ - رجال الغيب عند الصوفية هم من الجن والشياطين
- ٨٣ - (٤) فصل في أولياء الله وأولياء الشيطان
- ٨٥ - المؤمن التقي وليٌّ لله
- ٨٦ - أولياء الله نوعان
- ٨٨ - من سلك مسلك المبتدعين الضالين لم يكن من أولياء الله
- ٨٨ - ذكر بعض الإشارات الشيطانية والمنكرات لديهم
- ٨٩ - رغبتهم في سماع مزامير الشيطان
- ٨٩ - سماع المؤمنين هو سماع القرآن
- ٩١ - المبتدعون الضالون لا تأتيهم الإشارات الشيطانية إلا عند البدع
- ٩٢ - كيف ينبغي أن يُعامل هؤلاء
- ٩٣ - (٥) مسألة عن الأحوال وأرباب الأحوال
- ٩٥ - الفرق بين الأحوال الربانية والأحوال الشيطانية

- ٩٥ - اضطراب المتكلمين والصوفية في هذا الأصل
- ٩٦ - إنكار كرامات الأولياء من البدع
- ٩٨ - أولياء الله هم المتقون، وهم نوعان
- ٩٩ - الخوارق التي تحصل للمبتدعة من الأحوال الشيطانية
- ١٠٠ - كرامات الأولياء فيها الإيمان والتقوى
- الأحوال التي تحصل عند سماع المكاء والتصديّة والشرك
كلها شيطانية
- ١٠٠ - أمثلة من كرامات الأولياء
- ١٠٣ (٦) مسألة في رؤية النبي ﷺ ربه
- ١٠٥ - رؤيته بالعين لم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن غيره
- ١٠٥ - ثبت أنه رآه بفؤاده
- ١٠٦ - التوفيق بين قول عائشة وابن عباس
- ١٠٦ - الروايات عن الإمام أحمد في هذا الباب
- ١٠٦ - من زعم أنه يرى الله في الدنيا بعينه فهو من الحلولية والاتحادية ..
- ١٠٧ - ما روي في رؤية العين في الدنيا عن النبي ﷺ كله كذب
- الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية وأنه رآه في صورة كذا كلها
رؤيا منام
- ١٠٨ (٧) قاعدة شريفة في تفسير قوله ﴿أَغْرَأَ اللَّهُ أَنَّنْخَذُ وِلْيَا فَا طِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾
- ١٠٩ - الكلام على القراءتين في الآية
- ١١١ - ترجيح بعضهم قراءة «ولا يُطْعَم» وردّ المؤلف عليه
- ١١٢ - القراءة المتواترة أرجح من جهة النقل
- ١١٢ - حكم القراءات الشاذة
- ١١٤ - وجوه ترجيح القراءة المتواترة «ولا يُطْعِم» من جهة المعنى
- ١١٦ - تفسير قوله تعالى ﴿كَأَنَّا يَا كُتْلَانِ الطَّعَامُ﴾
- ١٢٢ - معنى حديث «أبيث عند ربي يُطعمني ويسقيني»
- ١٢٤ - وصف القلوب بالعطش والجوع والرّي والشبع

- ١٢٧ معنى «الفقيه» عند السلف -
- ١٣٣ مثل الإيمان والتوحيد والكفر والشرك -
- ١٣٤ أهل الشرك والضلال لهم مواجيد وأذواق باطلة -
- ١٣٥ ذكر الحبّ والخمر والسكر عند أهل الضلال -
- ١٣٦ محبة المؤمنين لا تستلزم زوال العقل -
- ١٣٧ ما أنزل الله القرآن ليقتل أولياءه -
- ١٣٨ الكلام على القراءتين في قوله ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَّ﴾ -
- ١٣٩ الجزاء من جنس العمل -
- ١٤١ (٨) فصل في سورة حم السجدة [فصلت] -
- ١٤٣ اشتمالها على أصول الإيمان -
- ١٤٦ استعراض الموضوعات التي تشتمل عليها -
- ١٤٩ (٩) مسألة في قول النبي ﷺ لمعاذ «أتدري ما حقّ الله على العباد؟» -
- ١٥١ مذاهب الناس في هذه المسألة -
- ١٥٢ مذهب السلف أن الله كتب على نفسه الرحمة وحرّم الظلم -
- ١٥٣ مناقشة المؤلف لمن ينكر ذلك ويؤوله -
- ١٥٧ (١٠) فصل في قوله ﷺ: سيد الاستغفار أن يقول العبد
«اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت...» -
- ١٥٩ شرح هذا الحديث -
- ١٦١ معنى قوله «أبوء لك بنعمتك عليّ» -
- ١٦٣ (١١) قاعدة في الصبر -
- ١٦٦ الصبر ثلاثة أقسام -
- ١٦٨ الأمور التي تُعين العبد على الصبر -
- ١٧٥ (١٢) فتوى في العشق -
- ١٧٨ ليس في عشق الصور مصلحة شرعية -
- ١٧٨ ما ذكروا من فوائد العشق -
- ١٨١ مراتب الحبّ -
- ١٨٢ مقامات العاشق وما يجب عليه فيها -

- ١٨٣ - العشاق نوعان
- ١٨٥ - تحريم النظر إلى المردان
- ١٨٦ - ما يجب على المعشوق
- ١٨٧ (١٣) مسألة في الفتوة وآدابها وشرائطها
- ١٨٩ - معنى الفتى في اللغة والعرف
- ١٩٠ - تقوى الله وحسن الخلق يجمعان كل خير
- ١٩١ - سقي الماء والملح وإلباس السراويل ونحو ذلك بدعة
- ١٩١ - التحزب على التناصر المطلق غير مشروع
- ١٩٢ - الأمور التي ارتبطت بالفتوة في هذا الزمان
- ١٩٥ (١٤) مسألة فيما يفعله بعض الخطباء يوم الجمعة
- ١٩٧ - البدع التي يفعلها الخطباء في الجمعة نحو عشرين بدعة
- ١٩٨ - المشروع لمن سمع الخطبة الإنصات
- ١٩٩ (١٥) قاعدة في أفعال الحج
- ٢٠١ - أعمال الحج ثلاثة أقسام
- ٢٠٢ - الطواف بالصفاء والمروة يختص بالحج والعمرة
- ٢٠٤ - الأعمال التي يختص بها الحج
- ٢٠٤ - ماذا يعمل من فاته الوقوف بعرفة
- ٢٠٥ - حكم من اجتاز المواقيت يريد الحج أو التجارة أو غير ذلك
- ٢٠٧ - من عمل الحج أو العمرة عليه أن يفعلها على الوجه المشروع
- ٢٠٨ - الذي يقف بعرفة ومزدلفة بدون الحج يعصي الله ورسوله
- ٢١٠ - من قال أقف ولست بحاج خرج عن شريعة المسلمين
- ٢١٠ - الذي تحمله الجن إلى عرفة ترك ما أمر الله به
- ٢١١ - أخبار بعض هؤلاء المحمولين
- - مثل هذا الحمل يحصل للكفار والمنافقين أعظم مما يحصل للمؤمنين
- ٢١٢ - للذين هم محمولاً مع الجن وغيرهم ليس من الأعمال الصالحة
- ٢١٣ - عباد الله هم الذين عبدوه وحدّه مخلصين له الدين
- ٢١٥

- كلما كان الإنسان أقرب إلى الصراط المستقيم كان أقرب إلى
 ٢١٦ أن يكون من عباد الله
- أحوال هؤلاء المحمولين ٢١٦
- مرور هؤلاء على المواقيت مع إرادة الوقوف بعرفة ليس مشروعًا . ٢١٧
- حمل هؤلاء في الهواء ليس من كرامات الأولياء بل من تلعب
 ٢١٩ الشياطين بهم
- أمثلة من إضلال الشياطين ببني آدم ٢١٩
- (١٦) فتوى في البيع بفائدة إلى أجل ٢٢١
- هذه معاملة فاسدة وهي عين الربا ٢٢٣
- التوسل إلى الحرام بكل طريق محرّم ٢٢٤
- (١٧) مسائل في الإجارة ونقص بعض المنفعة والجوائح ٢٢٧
- يُحطُّ عن المستأجر بقدر ما نقص من المنفعة ٢٢٩
- المسألة لها صورتان، وحكم كلُّ منهما ٢٣٠
- مذهب الجمهور أنه متى تعطلت المنفعة المقصودة بالعقد
 ٢٣١ انفسخت الإجارة
- دليل الجمهور ٢٣١
- حكم إجارة المستأجر لما استأجره ٢٣٢
- ليس في الأدلة الشرعية أن ما قبض كان من ضمان المشتري،
 ٢٣٦ ومالم يقبض كان من ضمان البائع
- حكم ما لو اکتري أرضًا للزرع فزرعها، ثم أصابها غرق أو آفة .. ٢٣٧
- نظير هذا لو انهدمت الدار، وتلف ما فيها من متاع المستأجر ... ٢٣٨
- نظير هذا ضامن البستان إذا اشترى ثمرة، فتلفت بالعطش
 ٢٣٨ أو بآفة سماوية
- حكم ما إذا نقصت المنفعة في الزرع ٢٣٩
- نظير هذه المسألة في الإجارة ٢٤٠
- (١٨) فصل في الطلاق ونقسيمه إلى سني وبدعي، وبيان أن
 ٢٤٣ الطلاق البدعي لا يقع

- ٢٤٥ - الطلاق السني المباح
- ٢٤٦ - الطلاق المحرّم لا يلزم
- ٢٤٦ - هل النهي يقتضي الفساد؟ تحقيق القول في ذلك
- ٢٤٨ - دليل من يقول: الطلاق المحرم يقع
- ٢٤٨ - هذا الدليل حجة عليهم لا لهم
- ٢٤٨ - قول أبي علي الجبائي في تفسيره، ومناقشة المؤلف له
- ٢٤٩ - تفسير ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ﴾ عند السلف
- ٢٥١ - الآية حجة على نقيض ما ذكروه
- ٢٥٥ - الخلع ليس بطلاق
- ٢٥٩ - الجواب عما احتج به المخالفون
- ٢٦٢ - كان الطلاق في الجاهلية بغير عدد
- ٢٦٤ - القول بأن طلاق البدعة لا يقع هو أرجح القولين
- ٢٦٧ (١٩) فتوى في طلاق السنة وطلاق البدعة
- ٢٦٩ - ما هو طلاق السنة؟
- - من طلق ثلاثاً بكلمة واحدة أو بكلمات في طهر واحد فهو
- ٢٦٩ عاصي لله مبتدع
- ٢٧٠ - لم يثبت أن أحداً أوقع الطلاق الثلاث في عهد النبي ﷺ
- ٢٧٣ (٢٠) فصل في جمع الطلاق الثلاث
- ٢٧٥ - جمع الطلاق الثلاث محرّم عند جمهور السلف والخلف
- ٢٧٥ - النزاع في أنها تقع واحدة أم ثلاثاً
- ٢٧٥ - التحريم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس
- ٢٧٥ - الدليل الأول من القرآن
- ٢٧٦ - دلالاته على التحريم من تسعة وجوه
- ٢٨٠ - الدليل الثاني من القرآن
- - دلالاته على مشروعية الطلاق الرجعي دون الثلاث من تسعة
- ٢٨١ عشر وجهها
- ٢٩٣ (٢١) فصل في الأحاديث الواردة في الطلاق الثلاث

- ٢٩٥ - ليس فيها حديث ثابت يدل على وقوع الثلاث بكلمة واحدة
- ٢٩٥ - بل فيها ما يدل على أن الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة
- ٢٩٥ - الكلام على حديث ركانة الذي احتج به الموقعون للثلاث
- ٢٩٦ - الأحاديث والآثار الواردة في الباب، والكلام عليها
- ٣٠٦ - حديث ابن عباس في الطلاق الثلاث، الذي رواه مسلم
- ٣٠٧ - بيان أن هذا الحديث عمل به رواه
- ٣٠٩ - من أجاز الثلاث من الصحابة
- ٣١١ - حديث آخر في الثلاث مجتمعة (حديث محمود بن لبيد)
- ٣١٢ - الكلام على الأحاديث التي احتج بها المجيزون للثلاث
- ٣١٢ - حديث فاطمة بنت قيس
- ٣١٣ - حديث العجلاني
- ٣١٣ - حديث امرأة رفاعة
- ٣١٥ - (٢٢) فصل في الطلاق الثلاث
- ٣١٧ - لا يوجد دليل شرعي يوجب إيقاع الثلاث بكلمة واحدة
- ٣١٧ - الكلام على الآية التي احتج بها بعضهم على ذلك
- ٣١٩ - تحقيق القول في أن النهي يوجب الفساد
- ٣١٩ - علة النهي عن الظهار
- ٣٢١ - هذه العلة موجودة في الطلاق الثلاث جملة
- ٣٢٥ - ليس في القرآن ما يدل على وقوع الثلاث جملة
- ٣٢٥ - ليس في السنة ما يدل على ذلك
- ٣٢٥ - الكلام على حديث فاطمة بنت قيس
- ٣٢٦ - الكلام على حديث ركانة
- ٣٢٧ - الأحاديث التي وردت في عدم وقوع الثلاث
- ٣٢٨ - فتيا ابن عباس في هذه المسألة
- ٣٢٨ - تحقيق الإجماع في هذه المسألة
- ٣٢٨ - لا قياس في وقوعه، بل القياس أنه لا يقع
- ٣٢٩ - الكلام على الظهار والنذر

- ٣٣١ - سبب إزام عمر الناسَ بوقوع الثلاث
- ٣٣٢ - الذين أفتوا بذلك من الصحابة وافقوا عمر في اجتهاده
- ٣٣٣ - مثل هذه العقوبة لها أصل في الشرع
- ٣٣٤ .. - لا يظن أحدٌ أن عمر أو غيره عمد إلى نسخ ما شرعه النبي ﷺ
- ٣٣٦ - نهى عمر عن التحليل
- ٣٣٨ - الطلاق في الحيض، والكلام على حديث ابن عمر فيه
- ٣٤٣ - أصل مقصود الشارع أن لا يقع الطلاق إلا للحاجة
- ٣٤٤ - في الطلاق البدعي مفسدة راجحة
- ٣٤٥ - الطلاق ينقسم إلى صحيح وفساد
- ٣٤٥ - طلاق المكره
- ٣٤٦ - طلاق السكران
- ٣٤٧ - طلاق الهازل
- ٣٤٨ - الأصل تيسير حصول النكاح وتشديد حصول الطلاق
- ٣٤٨ - من الفقهاء من عكس ذلك، وبيان غلطهم
- ٣٥١ (٢٣) فتوى في الطلاق الثلاث بكلمة واحدة
- ٣٥٣ - جمع الطلاق الثلاث محرّم عند الجمهور
- ٣٥٣ - القول الثاني أنه ليس بمحرّم
- ٣٥٤ - احتجاج القائلين بأنه ليس بمحرّم ببعض الأحاديث
- ٣٥٤ - الرد عليهم
- ٣٥٤ - دلالة القرآن على أن الله لم يُبَحَّ إلا الطلاق الرجعي
- ٣٥٦ - الأصل في الطلاق الحظر، وإنما أبيح منه قدر الحاجة
- ٣٥٧ - أقوال الصحابة في جمع الطلاق الثلاث
- ٣٥٧ - نصّ كلام ابن مغيث من كتاب «الوثائق» له
- ٣٥٨ - الكلام على حديث ابن عباس الذي رواه مسلم
- ٣٥٩ - كل حديث فيه أن النبي ﷺ ألزم الثلاث جملةً ضعيف بل موضوع
- ٣٥٩ - الردّ على من عارض حديث ابن عباس بفتواه بخلافه
- ٣٥٩ - حديث ركاة

- ٣٦٠ - حديث فاطمة بنت قيس
- ٣٦٠ - مذهب الإمام أحمد في هذه المسألة
- ٣٦١ - إلزام الناس بوقوع الثلاث في عهد عمر كان عقوبة
- ٣٦١ - العقود المحرمة لا تكون لازمة
- - قول الشيعة إن جمع الثلاث لا يقع به شيء، لم يُعرف عن أحد
- ٣٦٢ - من السلف
- ٣٦٣ - الكلام على نكاح التحليل
- ٣٦٤ - ما شرعه النبي ﷺ شرعاً لازماً دائماً لا يمكن تغييره
- ٣٦٤ - ما شرعه شرعاً معلقاً بسبب إنما يكون مشروعاً عند وجود السبب
- ٣٦٥ - لماذا نهى عمر عن التمتع في الحج؟
- ٣٦٦ - الإلزام بالثلاث اجتهاد من عمر
- ٣٧٠ (٢٤) فصل في الإيلاء
- ٣٧١ - مذهب الجمهور في الإيلاء
- ٣٧١ - الصواب أنه إذا طلق لم يقع إلا طلاق رجعية
- ٣٧٣ - تفسير قوله ﴿يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، ومعنى «من»
- ٣٧٥ - تفسير قوله ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ الآية
- ٣٧٥ - في تفسيره ثلاثة أقوال
- ٣٧٧ - تحقيق الحق في ذلك
- ٣٧٩ - تفسير اللفظ من جهة العربية، وتقدير الكلام
- ٣٨٣ (٢٥) فصل في الظهار
- ٣٨٥ - سبب نزول آيات الظهار
- ٣٨٦ - تفسير هذه الآيات
- ٣٨٨ - إذا قُصد بالحرام الطلاق هل يكون طلاقاً؟
- - مناقشة المؤلف لمن يقول: «اللفظ إذا كان صريحاً في حكم
- ٣٨٩ - ووجد نفاذاً لم يكن كناية»، وبيان بطلانه من وجوه
- ٣٩٥ - تفسير «العود» في الآية
- ٣٩٧ - قول عامة السلف والفقهاء

- الردّ على من قال: هو تكرير لفظ الظهر ٣٩٨
- منشأ الغلط في تفسير الآية ٤٠١
- الردّ على من قال: هو محمول على التقديم والتأخير ٤٠٣
- بيان فساد قوله من وجوه ٤٠٥
- الصواب أن ما «موصولة»، ذكر نظائر لها ٤٠٥
- معنى ﴿يَعُوذُونَ لِمَا قَالُوا﴾ ٤٠٦
- الكلام على كفارات الظهر الثلاث ٤٠٨

* * *

التصحيح والاستدراك

صدرت الأجزاء الأربعة من «جامع المسائل» ضمن مشروع «آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال»، وتلقاها العلماء والطلاب بالقبول، وأرسل إليّ بعضهم ملاحظات عليها، وظهر لي فيما بعد بعض الأخطاء المطبعية. وسأشير إليها جميعاً هنا للفائدة، وعند إعادة طبع المجموعة طبعة ثانية سأجعلها في محالها، شاكرًا لكل من أفادني في هذا المجال، وأخصّ بالذكر منهم الشيخ سليمان العمير أستاذ الفقه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بمدينة النبي ﷺ، فقد قرأ الشيخ الأجزاء المطبوعة بعناية وبعث إليّ ملاحظاته، فجزاه الله خيرًا، وكثّر من أمثاله.

وقد تساءل بعض الباحثين عن صحة نسبة «فتوى في العشق» (المدرجة ضمن المجموعة الأولى) إلى شيخ الإسلام، وكنت قد اعتمدتُ في نسبتها إليه على كلام العلامة مغلطاي في كتابه «الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين» (ص ٩٢). ثمَّ عثرتُ على كلام العلامة ابن القيم في «روضة المحبين» (ص ١٣١) في نفي نسبة هذه الفتوى عن شيخه، قال: «وأما الفتيا التي حكيتموها فكذبٌ عليه، لا تُناسب كلامه بوجه، ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عن دونه فضلًا عنه. وقلتُ لمن أوقفني عليها: هذه كذب عليه لا يُشبهه

كلامه، وكان بعضُ الأمراء قد أوقفني عليها قديماً، وهي بخط رجلٍ مُتهم بالكذب، وقال لي: ما كنتُ أظنُّ الشيخَ برقةً هذه الحاشية. ثمَّ تأملتُها، فإذا هي كذبٌ عليه، ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يُبين أن هذه كذبٌ.

لهذا قررتُ حذفَ هذه الفتوى من الطبعة اللاحقة - بمشيئة الله تعالى - لأن الإمام الحافظ ابن القيم هو ألصق الناس بشيخه وأدراهم بعلمه وفتاويه، وقد ذكر من الأدلة ما يغني عن النظر في القرائن الأخرى.

هذا ما يتعلق بالفتوى، وإليكم الآن تصحيح الأجزاء الأربعة:

المجموعة الأولى

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٢٠ / ٣٩	إذ	أو
٧٥ / تعليق (٣)	الأعز	الأغرّ
٥ / ٢٣٧	لم تحرمه	لم يحرمه
١٣ / ٢٤٨	لم يكن	لم تكن
٢ / ٢٥٢	تبيّن حملها	لم يتبيّن حملها
٢ / ٢٥٣	أنها حامل	أنها غير حامل
٦ / ٢٥٥	فيهن بانت	فيهن من بانت
٩ / ٢٥٥	لا يكون رجعياً	لا يكون إلا رجعياً
١٦ / ٢٧٨	تجب	لا تجب
٨ / ٢٨٠	بُدّ	يُدّ

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٢٨٥/تعليق (٤)	الأعز	الأعزّ
٣/٣٤٥	ليس وقوعه	وليس وقوعه
١٣/٣٥٤	فكذا	فكان
١٨/٣٥٨	تتابع	تتايّع
٧/٣٩٠	الجبل	الحبل

المجموعة الثانية

أرقام الصفحات المثبتة في
الجدول حسب الطبعة الأولى
المفردة لـ «قاعدة في
الاستحسان»، ويمكن الرجوع
إليها في المجموعة بزيادة
١١٦ على الأرقام المذكورة.

١٣٠ - ١٣٣

تمضية
أثر عمر أخرج ابن أبي شيبة
في «المصنف» (٢٤٦/٥)
وعبدالرزاق في «المصنف»
(٥٩/٧) وسعيد بن منصور
في «السنن» (٣: ١١٣/٢).
وانظر «المغني» (٣٨١/١١).

٤/١٨٩ تقضية

١٩٣/تعليق (٣)

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٢١٨/تعليق (٢)		يحذف هذا التعليق، ويُذكر مكانه: «الإبضاع هو بعث المال مع من يتجرله متبرعا، والبضاعة المال المبعوث». انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢١٥) و«مغني المحتاج» (٢/٣١٢).
٧/٢٥٤	متبراً	منبراً
١٦/٢٦١	القراض	القرض
١٦/٢٦٥	تناقضه	مناقضته
٢/٣٠٦	من الصحابة	من أصحابه
١٧/٣٠٩	يُعطى	تُعطى
١٢/٣٠٩	لا ينقصها دون الأب	لا ينقصونها مثل الأب
١٥/٣١١	صحة أكابر	صحة قول أكابر
٤/٣١٩	وأما	وإمّا
١٢/٣١٩	لم	لم يكن
٣٢٦/تعليق (٣)		يضاف إليه: وليس في بعض المصادر لفظ «الذكر».

المجموعة الثالثة

١٣/١٦	نقلها السيوطي	نقل السيوطي ملخصها
-------	---------------	--------------------

الصواب	الخطأ	الصفحة والسطر
تُدفن	يُدفن	٣/٣٥
الملك الموكَّل به	الملك به	١١/٣٧
لقبر	لغير	١١/٤٠
قَبْل	قَبْل	٩/٤١
وَصَلُّوا	فَصَلُّوا	٢٠/٤٦
تُحَرِّفُ	يُحَرِّفُ	١٤/٤٧
النصفين	الصنفين	١٤/٥٢
قاتلوا	قتلوا	٢/٨٣
مُشَبَّهَانِ	مُشَبِّهَانِ	٨/٩٩
حَرَّفُوا	حَرَّفُوا	٢/١٠٥
[لا تحرمنا] أجرهم	اجرهم	٣/١٠٦
كالبدود	كالنذور	١٦/١٠٨
ذلك	بذلك	١٤/١٣٤
يحذف التعليق ويكتَب مكانه: برقم (٢٥٧) مرسلًا. وهو في «المعجم الصغير» (٦٥٠) أيضا.		١٤٢/تعليق (٣)
عليه	عليك	١/١٨٨
يؤمر	يؤمن	٩/٢١٣
ثلاثة	ثلاث	١٣/٢٢٩
في	عند	١/٢٣٤

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٧ / ٢٣٤	لِيُصَابَ	فِيُصَابَ
١٧ / ٢٣٤	بأحاديث	بأسانيد (أو) أحاديث
١١ / ٢٤٨	منها	فيها
٤ / ٢٨١	المخلوق	للمخلوق
٤ / ٢٨٩	خاصة	خلقه
١٦ / ٢٩١	توجهت به راحلته	توجهت به
٧ / ٢٩٢	الفصحاء	الصحابه
١ / ٢٩٣	لاشتمالها على القيام	لاشتمالها على التسبيح، كما سميت قيامًا وقرآنًا لاشتمالها على القيام.
٢٩٨ / تعليق (١)		(٢)
٢٩٨ / تعليق (٢)		(١)
٣٠٩ / تعليق (٣)		يحذف التعليق ويكتب: هي في «نفح الطيب» (٣ / ٢٣٥ - ٢٣٧).
٣٢٤ / السطر الأخير	بل	هل
٢ / ٣٣٨	المسألة	المسألة
٨ / ٣٤٢	لو لو	لو لم
١٨ / ٣٦٦	بشرط	بشطر
١٦ / ٣٦٨	لم	لمن
١٢ / ٣٧٥	الدواب . والشجر	الدواب والشجر

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٥/٤٠٩	يجزى	تحرّ
١٨/٤٢٢	ذاكرًا	ذكرًا
١٦/٤٢٣	السلفة	السفلة
٤٢٦/تعليق (٥)		يضاف إليه: سنن سعيد بن منصور (٣: ٢/١١٠، ١١١)
٤٢٧/تعليق (٢)		يضاف إليه: (ص ٤٠٤).
٦/٤٢٨	عبدالله	عبيدالله

المجموعة الرابعة

١٦/٣٧	لا يخافون	لا تخافون
٣/٤١	يكن	تكن
٨/٥٥	معصومون	معصومين
١٨/٦١	يثاب فيها	يتاب منها
١٢/٦٢	الكتاب	الكاتب
١٣/٧٦	فإن سبحانه	فإنه سبحانه
٦/٨٣	المراد	المداد
١٠/٩٧	صفراوين	صِفْرًا
١٢، ١١/٩٨	الرفع يرتفع	اليد ترتفع
٧/١٠٠	هذا العلو	هذا الفعل
٢/١٠١	صفراوين	صِفْرًا
٥/١٠١	ركبته	ركبته

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٧/١٠٢	فصلبه	فقتلته
٦/١٠٥	كفرًا	كفرٌ
١٢/١٠٦	على مثل	على أن مثل
٧/١٠٧	ويعزم	و[لا] يعزم
٤/١١٢	لا يسقط	لا يسقط [بالقضاء]
١٤/١١٩	وإن له	وإن كان له
١٩/١٢٠	باب الشرقي	باب لُدّ الشرقي
١/١٢١	هي	أو هي
٨/١٢٤	عُلِمَ نفاقه لم يصلَّ	عَلِمَ نفاقه لم يُصَلِّ
٨/١٢٤	يُعلم نفاقه	يَعلم نفاقه
٨/١٢٨	غسان	عتبان
١٥/١٤١	قال عليه الصلاة والسلام	قال عليٌّ عليه السلام
١٠/١٤٣	وهو	وهي
١١/١٤٧	نزاع	نُواح
٣/١٤٩	كذاك	كذلك
١٤٩/تعليق (١)		يُحذف ويكتب: أخرجه البخاري (٤٢٦٧) عن النعمان بن بشير.
١/١٦١	لقلقلة	لقلقة
٣/١٦٥	حرّفوها	حَرّفوها
٧/١٦٧	فإن طاعةً	فإن كان طاعةً
١٦/١٧١	فإنه	فإنها

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
١٢/١٨٠	بالعكس	وبالعكس
١٦ ، ١٥/١٩٠	مجتهداً	مجتهد
١٢/١٩٣	صالحاً	صاحبها
١٣/١٩٣	مخصوصة	مخصوصاً
٤/٢١٦	بالحاج	بالحج
٤/٢١٦	ينوي	ينوف
٢/٢٢٨	أفيق فأجد	يفيق ، فإذا
١/٢٣٤	فجعلنا	فجعلهم
٨/٢٣٩	الإطعام عنه	إلا الإطعام عنه
١٢/٢٤٧	لكن الميت	لكن الحيّ
٨/٢٦٦	أبيه	أمته
٣/٣٦٥	أبو الخطاب	أبو طالب
١٢/٣٦٧	والثاني ،	والقاضي
٤/٣٨٠	مَسْكًا	مَكْسًا
٨/٣٨٣	المعاولات	المعاملات
٨/٣٨٣	المسلمين	المسلمون
١/٤٠٠	أي	إن
١٦/٤٠٦	كلما ولي	كالولي
٣/٤٠٩	وقومٌ	ونعلمُ
٧/٤٢٠	وجودها	وجوده
١١/٤٢٠	صاحبه	صاحب